الترشيد الإسلامي للاستهلاك

لمواجهة انعكاسات السياسات التنموية اللامتوازنة

(قراءة في نظرية اللانموعلى ضوء التعاليمالإسلامية)

الدكتور ثابتي الحبيب

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

جامعة معسكر

ملخص:

أمام اشتداد وطأة النزعة الانتاجوية و انعكاساتها الوخيمة على الإنسان و على الطبيعة، و مع انكشاف حقيقة الأوهام التي سوقتها الإيديولوجيات و المذاهب الاقتصادية في شكل نماذج تنموية و حلول علموية جاهزة لمشاكل التخلف الاقتصادي و الاجتماعي، برزت على الساحة الفكرية توجهات جديدة تدعو إلى إعادة النظر في جميع المسلمات و مراجعة كل المعتقدات التي ما فتئت تشكلإطارا لا محيد عنه لشتى النماذج و التصورات التنموية.

في هذا السياق تبنى عدد غير قليل من الاقتصاديين المحدثين النظرية الثورية التي صاغها الاقتصادي الروماني الأصل جورجسكو روجن سنة 1979 باسم "اللانمو" La Décroissance و التي دعا من خلالها إلى ضرورة التقليص المنتظم للإنتاج في حدود تسمح بتلبية الحاجات الضرورية للإنسان و تخفف حجم الدمار الذي ألحقته السياسات التنموية و المؤسسات الصناعية بالبيئة و بالتنوع البيولوجي.

إن استقراء النتاج الفكري لهذا التوجه خلال العقود الثلاثة الأخيرة ينمّ عن استجابة تلقائية لنداء الفطرة و انفلاتا من هيمنة التفكير الدوغماتي الذي كرسه سدنة النظم الاقتصادية الوضعية على اختلاف مشاربها و مرتكزاتها، الأمر الذي دفعنا إلى إعادة قراءة نظرية اللانمو على ضوء التعاليم الإسلامية بغية البحث عن سبل توجيه هذه الرؤية العقلانية بما يتوافق مع الطرح الإسلامي الرشيد.

مقدمة:

ارتبطت الثورة الصناعية منذ انطلاقتها في منتصف القرن الثامن عشر بالنزعة الانتاجويةالمفرطة Productivisme، و كان لذلك آثاره المباشرة على أسس و مسلمات علم الاقتصاد السياسي الوليد في أحضان هذه الثورة، و تكرست نتيجة لذلك عقيدة (أو بالأحرى عقدة) جديدة مفادها أن الزيادة المضطردة للإنتاج هي السبيل الأوحد للتنمية، و قد ساعدت ظروف القرنين الصناعيين الأول و الثاني هذا التوجه نظرا لشدة الحاجات البشرية و بزوغ تطلعات معيشية جديدة مكنت لها وفرة الأيدي العاملة الرخيصة و تدفق الثروات الطبيعية من البلاد المستعمرة،إضافة إلى تنامي الاكتشافات و الابتكارات العلمية التي سخرت جميعها لأغراض سوقية، و لم تلبث المؤسسة الصناعية نتيجة لذلك أن اقتحمت في وقت مبكر (مع مطلع القرن العشرين) مرحلة الإنتاج المكثف بدافع تسريع و تضخيم التراكم الرأسمالي.

سخّرت المؤسسة الصناعية كل الوسائل المتاحة لتكريس هذه القناعة، مستغلة في ذلك المنابر السياسية و التعليمية... و الدينية أيضا، للترويج لهذه العقيدة الجديدة و التعتيم على ما يكتنفها من مخاطر على البشرية جمعاء، و تمكنت بذلك من إقحام كل النزعات و الايديولوجيات، حتى تلك الأشد عداء للتوجه الرأسمالي، في ركاب هذا التصور، و اعتبر الجميع أن التنمية هي مجرد تراكم مادي متواصل بلا انقطاع، و من ثم فإن النمو الاقتصادي هو المحدد الأساسي لتقدم الأمم أو تخلفها.

و في غمرة هذا الهلع الشيزوفريني بالتكديس المستمر للثروة توالت هزات عنيفة (أمراض فتاكة، أزمات اقتصادية حادة و مخاطر بيئية و مناخية وخيمة) أيقظت البشرية من سكرتهالتجد أن أوهام التقدم و الثراء و الرفاهية الاقتصادية قد تمخضت عن دمار شامل للبيئة و فقر و مجاعة لنسبة كبيرة من سكان المعمورة و رهن لمصائر الأجيال القادمة، و عليه انبرى عدد من العقلاء إلى طرح البدائل الممكنة التي من شأنها أن تعالج أو أن تحد من تلك المخاطر و الأزمات، و يتفق عدد كبير منهم على ضرورة التخلص من منطق النمو الاقتصادي المتزايد عبر تقليص حجم الإنتاج و التحكم في تدفقاته، و هو ما أطلق عليه نظرية "اللا نمو" La décroissance.

بيد أن معارضة شديدة من قبل العديد من أصحاب الرأي و متخذي القرار تواجه هذا الطرح البديل بدعوى أن تخفيض الإنتاج من شأنه أن يضر بمصالح المنتجين و المستهلكين على حد سواء، و من أجل تبرير اعتراضاتهم يثير هؤلاء جملة من الحجج أهمها أن الدول النامية في أمس الحاجة إلى تكثيف و تنويع منتجاتها لا إلى تخفيضها، و ذلك استجابة لاحتياجات شعوبها الكثيرة و المتنوعة...، و عليه ارتأينا طرح معضلة خفض النمو من منظور إسلامي و البحث من ثم عن صيغ التعديل الاقتصادي و الحلول التي يقترحها الإسلام لمشاكل المجتمعات البشرية المعيشية لاسيما في ظل تفاقم الأزمات الاقتصادية و اشتداد وطأتها على شريحة واسعة من سكان المعمورة.

1- اقتصاد الجنون و تنمية الدمار

أمام جسامة التهديدات البيئية و مخاطر التردي الاقتصادي و الاجتماعي في شتى بقاع المعمورة يتفق معظم المحللين الاقتصاديين و السياسيين على أن ما أتلفته السياسات الاقتصادية و ما أهدرته المناهج التنموية من ثروات و فرص أعظم بكثير مما حققته فعليا، ذلك أنه لا يمكن إغفال ما تحقق من إنجازات في المجالات الصحية (انخفاض نسبة وفيات الأطفال، زيادة معدل العمر، القضاء على الأمراض الفتاكة،...) و التعليمية (ارتفاع عدد المتمدرسين، انخفاض نسبة الأمية،...) و الاقتصادية (زيادة الإنتاج الغذائي العالمي مقارنة بزيادة السكان...) و التكنولوجية بوجه خاص؛ غير أن ذلك كله كلف البشرية و الكرة الأرضية تكاليف باهظة سيدفع ثمنها الجيل الحالي و الأجيال القادمة.

لقد كانت السياسات التنموية اللامتوازنة التي جربت في البلدان النامية خلال النصف الثاني من القرن العشرين امتدادا للسياسات الاستعمارية و تكريسا لواقع التبعية، فقد ساهمت تلك السياسات جميعها في تعميق الفجوة بين القلة الموسرة و الكثرة البائسة، وأدت إلى تمركز الثروة بين أيدي عدد محدود من الدول الغربية بحيث تستحوذ 16% من شعوب العالم ـ في مطلع التسعينات ـ على 82% من الثروة العالمية بينما لا يستفيد 61% من سكان المعمورة إلا بـ 5% من المداخيل العالمية [(1)]، و الملاحظ أن هذا الفارق بين الدول الغربية الغنية و الدول الأخرى، و بين الأقلية الموسرة و الأغلبية المحرومة في كل دولة، في اتساع و تزايد مستمرين، ففي "كل بلد تعيش أقلية قليلة تحيا حياة فاخرة ...، في 1950

---

[1] Brahimi A., ***Le Maghreb à la croisée des chemins***, The Centre for Maghreb StudiesLondres, 1996, p. 319

كان الخمس الأغنى من سكان العالم يمتلك 30% من الدخل، و اليوم يمتلكون 60% من هذا الدخل،في نفس الوقت، فإن الخمس الأفقر من البشر يقتسمون 4,1% فقط من إجمالي الناتج العالمي" [2].

حوالي 2 مليار إنسان يعيشون الآن تحت مستوى الفقر، 854 مليون إنسان، أي واحد من كل ستة أفراد، يعانون سوء التغذية، و الأعداد في تزايد، و يموت الناس جوعا في افريقيا جنوب الصحراء[3]، بينما تحرم شرائح واسعة من أدنى متطلبات العيش الكريم: المأوى، العلاج، المياه...، و تغرق 122 دولة[4] في مستنقع الديون الخارجية [5]، كل ذلك من أجل أن يظل المتنعمون في مستويات عليا من الرفاهية المادية، و أن تظل دول المركز في موقعها المتميّزو المهيمن على الدوام، بلا منازع أو شريك..

و مع انفجار الأزمة المالية العالمية الحالية سقطت ورقة التوت الأخيرة لتنكشف عورة النظام الاقتصادي الجديد القائم على منطق السوق و الحرية الاقتصادية، هذا النظام الذي أرادت له الدول العظمى و الشركات العالمية و المنظمات المالية و الاقتصادية الدولية أن يسود العالم باعتباره سبيل الخلاص و ملاذ البشرية الآمن، كما بشّرت بذلك سياسات التعديل الهيكلي و خطة "توافق آراء واشنطن" و غيرها من التدابير الإصلاحية التي أملتها تلك الدول و المنظمات، و من ورائها الشركات العالمية المستفيد الأول و الفاعل الأهم، لتتحوّل أسواق الدول المتخلفة ـ بموجب ذلك ـ إلى مناطق تفريغ Zones de décharge لشتى أنواع الرثاث La frippe و المواد الغذائية الفاسدة و المواد الكيماوية المضرة...[6]، و لتؤدي في نهاية المطاف إلى تدهور المستويات المعيشية في عدد غير قليل من دول العالم، الأمر الذي دفع بالعديد من الاقتصاديين إلى التشكيك في جدوى هذه السياسات المتسارعة، و وصف Jeffrey Sachs توافق آراء واشنطن بالدجل Duperie[7]، و أعلن غير واحد من المهتمين بالشؤون الاقتصادية و النقدية الدولية عن الإفلاس المعنوي لصندوق النقد الدولي و البنك العالمي، بل حملهما الاقتصادي الشهير Milton Friedman مآسي و تعاسة الأغلبية الساحقة من سكان المعمورة، و طالب سنة 1998 بتفكيك هاتين المؤسستين.

و على الصعيد البيئي تتعدد المخاطر التي تهدد الكرة الأرضية و الكائنات التي تسكنها، بسبب الاستنزاف الممنهج للثروات الطبيعيةو إهدار المقومات الأساسية للحياة على وجه الأرض، فقد ذكر تقرير Brundtland عددا من الحقائق المروّعة :

- يصيب التصحر 6 ملايين هكتار من الأراضي الصالحة للزراعةكل سنة؛
- تتلف كل سنة 11 مليون هكتار من الغابات؛

---

[2] كريس هارمان، ***الاقتصاد المجنون : الرأسمالية و السوق اليوم***، ترجمة مركز الدراسات الاشتراكية، www.kotobarabia.com

[3] كل 5 دقائقيموت من الجوع طفل يقل عمره عن 10 سنوات.

[4] الأرقام و البيانات الواردة أعلاه مقتبسة من كتاب: Ziegler J., ***L'empire de la honte,*** Fayard, 2007, P. 17-19

[5] تتجاوز الديون الخارجية لدول الجنوب 2100 مليار دولار أمريكي.

[6] Conseil National Economique et Social (CNES), ***Etude sur la maitrise de la globalisation : Une nécessité pour les plus faibles,*** Bulletin officiel N° 11.

[7] The Economist, Sept. 1998.

- ارتفاع الحرارة بسبب انبعاث ثاني أكسيد الكاربون و الغازات الصناعية المختلفة، مما يهدد بإحداث تقلبات في المناطق الفلاحية الكبرى، ارتفاع مستوى البحار و إفقار طبقة الأوزون، و من ثم الإضرار بصحة البشر و الحيوانات (8).

هذه النتائج و غيرها دفعت بالكثير من المحللين إلى دق ناقوس الخطر، و جعلت صيحات التحذير تتعالى من كل مكان معلنة إفلاس النظم الاقتصادية المبنية على الأنانية و الجشع و التكديس المستمر للثروة بين أيدي فئة قليلةجدا على حساب الغالبية العظمى و على حساب الأجيال القادمة أيضا (9).

2- خفض النمو الاقتصادي لمواجهة المخاطر البيئية و الاقتصادية

أمام تفاقم هذه التناقضات و بروز مؤشرات كثيرة تنبئ بسير العالم الحثيث اتجاه كوارث بشرية و طبيعية أكيدة، كما تؤكده ظاهرة التزايد الديمغرافي (500 مليون نسمة في القرن السابع عشر، 3,6 مليار في 1970، 6 ملايير في 2000، و ينتظر أن يرتفع هذا العدد إلى 12 مليار في منتصف القرن الواحد و العشرين) و التناقص المستمر للثروات الطبيعية الآيلة للنضوب... أمام ذلك ارتفعت بعض الأصوات الداعية إلى ترشيد استخدام وسائل الإنتاج و الحد من النزعة الانتاجوية غير المنضبطة، برزت هذه الدعوات على صفحات عدد من التقارير المتخصصة و الأطروحات العلمية التي يجمع بينها قاسم مشترك يتمثل في إدانة النمو الاقتصادي:

- تقرير نادي روما الشهير باسم تقرير ميداوز (1972): أعد تقرير ميداوز*Rapport Meadows* من قبل فريق معهد مساشوستس للتكنولوجيا *MIT* بطلب من نادي روما و نشر سنة 1972 تحت عنوان "وضع حد للنمو" *Limits of Growth / Halte à la Croissance*؛ و يعتبر هذا التقرير أول دراسة هامة تميط اللثام عن المخاطر الايكولوجية للنمو الاقتصادي و الديمغرافي على مستقبل العالم و على مصير الأجيال القادمة.

أكد تقرير ميداوز صراحة بأن النمو الاقتصادي هو العامل الأساسي لمخاطر انعدام التوازن البيئي (التلوث، ندرة المواد الأولية، تدمير النظم الايكولوجية...)، و عليه طرح لأول مرة فكرة النمو صفر La croissance zéro، هذه الفكرة التي كانت منطلقا لمفاهيم كثيرة برزت على الساحة الفكرية الاقتصادية و السياسية، أهمها مفهوم النمو الداعم Croissance soutenable و التنمية الدائمة Développement durable...

- أطروحةاللانموللإقتصادي نيكولاس جورجسكو روجن: يعتبر جورجسكو روجن، لدى الكثيرين، بمثابة الأب المؤسس لمفهوم اللانمو، فقد ساهم بكتابيه الأساسيين: *The entropylaw and the economicprocess*(1971)و La décroissance : Entropie – Ecologie – Economie (1979) في دحض أسس المدرسة النيوكلاسيكية القائمة على نموذج الميكانيكا النيوتنية التي لا تأخذ في الحسبان مبدأ تناقص الطاقة و المادة، و من ثم أسس جورجسكو أطروحته على نموذج الديناميكا الحرارية و اعتمد في تحليله الاقتصادي على مبدأ القصور الحراري أو الانتروبيا، و ذلك على اعتبار أن التدفقات الاقتصادية للطاقة و المادة عبر مختلف المسارات الإنتاجية تؤدي إلى الإتلاف النهائي لهذه المقدرات الإنتاجية.

---

[8] Rapport de la Commission des Nations Unies pour l'Environnement et le Développement (Rapport Brundtland), Oslo, 1987.

[9] في 2006 سيطرت أقوى 500 شركة عابرة للقارات على 52% من الدخل العالمي الخام.Ziegler J., Op. Cit., p. 17

انطلاقا من هذه الحقيقة أكد جورجسكو أن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تستمر بدون مراجعة هيكلية عميقة و إعادة توجيه جذري للأنماط الاقتصادية السائدة، و أن لا يقتصر الأمر فقط على النمو الداعم أو النمو صفر بل لابد من الاعتماد على التخفيض المنتظم للنمو لضمان تنمية حقيقية للبشرية.

- تقرير لجنة الأمم المتحدة للبيئة و التنمية (1982): يمثل تقرير Brundtlandالصادر عن لجنة الأمم المتحدة للبيئة و التنمية أول مبادرة رسمية للكشف عنحجم الدمار البيئي و الاقتصادي الناجم عن السياسات و المناهج التنموية الغربية، و طرح التقرير فكرة التنمية المستدامة Développement durableلمواجهة تلك المخاطر، و توجيه السياسات نحو أساليب تضمن استمرار النمو مع المحافظة على الموارد و ضمان حقوق الأجيال.

- انتشار الوعي العالمي و البحث عن البدائل: ساهمت هذه الدراسات و غيرها في بعث الوعي على نطاق واسع بضرورة البحث عن بدائل تحول دون الاستمرار في نهج الانتحار و التدمير الشامل لإمكانيات المجتمع البشري؛ بادرت بذلك شخصيات علمية (*Ivan Illich, Amartya Sen, J. Stiglitz,… S. Latouche*و غيرهم) و هيئات دولية على غرار برنامج الأمم المتحدة للإنماءPNUD، و تمخض عنها تكريس طرح اقتصادي بديل و استحداث مؤشرات و مقاييس جديدة على اعتبار أن مقاييس النمو التقليدية، لاسيما الناتج الداخلي الخام، لم تعد تستجيب للمتطلبات الراهنة و لا تصلح كمقاييس للنجاعة [(10)] كونها تهمل الأبعاد الحقيقية لرفاهية الإنسانية.

في هذا السياق، و اعتمادا على أطروحات الاقتصادي آمارتيا سان، شرع برنامج الأمم المتحدة للإنماء منذ 1990 في إصدار تقارير سنوية تعتمد على مؤشر التنمية البشريةIDH، و بالرغم مما وجه لهذا المؤشر من انتقادات[(11)] فإنه يشكل خطوة هامة فيطريقتصحيح المفاهيم و وضع الآليات اللازمة للتغيير الشامل.

تعتبر هذه التوجهات الجديدة انعتاقا للبشرية من أردان المادية الصرفة و الأنانية المتوحشة التي غرقت فيها النظريات الاقتصادوية منذ تأسيس هذا العلم على أيدي آدم سميث في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، و عودة إلى المقومات الأساسية للطبيعة الإنسانية و إلى تثمين المطالب و الاستحقاقات التي لا قوام للإنسان بدونها، و هي ما عبّر عنه تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول (2002) بإتاحة الفرص لكل الناس و تمكينهم من اكتساب القدرات مع ضمان التوازن المناسب بين القدرات و الفرص من أجل تحاشي الإحباط الناجم عن فقدان الاتساق بينهما.

و بالموازاة مع ذلك ارتفعت الأصوات المناديةبأخلقة الاقتصاد *La moralisation de l'économie*مما أدى إلى بروز مفاهيم جديدة كالاقتصاد التضامني *Economie solidaire*،الاقتصاد الاجتماعي *Economie sociale*، المسئولية الاجتماعية *La responsabilité sociale*، التنمية المستدامة *Le développement durable* أو الداعمة *soutenable*، النمو الداعم *La croissance soutenable*، الاستهلاك الداعم *La*

---

[10] و هو ما أكده تقرير هام جدا أنجز بطلب من الرئيس الفرنسي ساركوزي و شارك في إعداده سنة 2008 Stiglitz و Sen و Fitoussi.
www.**stiglitz**-sen-fitoussi.fr/documents/**rapport**_francais.pdf

[11] Chartier A.M., ***Essai critique sur le concept de développement,*** PUG, 1996, 141 p.

consommation soutenable،... غير أن هذه المفاهيم جميعها لم تتمكن من التخلص من عقدة المركزية الذاتية الغربية *L'Ego centrisme occidental* أي تصور الآخر انطلاقا من الأنا، بل عمدت إلى تكريس رؤى و تصورات لا تستجيب و لا تخدم مصالح الغالبية العظمى من شعوب العالم[12] و هو ما تؤكده النتائج السلبية لمختلف التدابير و البرامج المعتمدة من قبل المنظمات الدولية لفائدة الدول المتخلفة.

سبب آخر لإخفاق هذه المحاولات، لا يقل أهمية عن السابق، أنها لم تُعد النظر في جذور المشكلة و مصادرها الحقيقية، بل اكتفت بمحاولة علاج الأعراض الظاهرة بغية استدامة السبق الغربي و الحفاظ على نمط الحياة السائدة في الدول المتقدمة، و هو ما يتجلى من خلال تضارب السياسات المنتهجة من قبل هذه الدول بين خطابها الرسمي و ممارستها الفعلية.

3- خفض النمو الاقتصادي: رؤية إسلامية

ارتبطت فكرة خفض النمو بالتقليص المنتظم لحجم الإنتاج بغرض الخروج من "الدائرة الجهنمية" المتمثلة في "المزيد من النمو،المزيد من الإنتاجية و المزيد من القدرة الشرائية ومن ثم المزيد من الاستهلاك"[13]، لذلك يركز أنصار هذه الفكرة على ضرورة الخروج من المنطق الانتاجوي *La logique productiviste*عبر الاهتمام بنوعية الإنتاج بدل التركيز على الكمية، و لا يقتصر الأمر في ذلك على الخفض السلبي أو الحد من الإنتاج كما هو الشأن في سياسة النمو صفر، بل يتعلق الأمر، كما يقول S. Latouche "بالنزول من القطار و الركوب في آخر في الاتجاه المعاكس، بدل السير البطيء أو توقيف القطار الأول"[14]، إنه بعبارة أخرى "كفر بالعقيدة الاقتصادوية و تفكيك لأقنوم التنمية"[15].

إن النمو من أجل النمو و الرغبة الجامحة في جمع الثروة بشتى السبل و الوسائل و تكديسها بين أيدي فئة قليلة، أدت و ستؤدي لا محالة إلى إهدار كل الإمكانيات الطبيعية و خرق التوازنات البيئية و انتهاك القيم الاجتماعية وصولا إلى تعريض صحة البشر و الكائنات الحية و استقرارهم إلى مخاطر جمة...، هذه الحقيقة تبرر إذن المواقف المعادية للنمو و التحاليل المفندة للنماذج التنموية المنتهجة في شتى البلدان؛ و هي دعوات تتفق تماما مع أخلاقيات و مقاصد النظم الروحية و المعتقدات الدينية الداعمة لمبدأ الانسجام البشري و الطبيعي (العيش المشترك، التعاون، يسر المعيشة و البساطة، الحفاظ على الموارد و احترام الطبيعة...).

و قد أولى الإسلام أهمية خاصة لهذه المقومات و جعل منها مرتكزات أساسية لمقاصد الشريعة، خاصة فيما يتعلق بحفظ الحياة و الصحة و المال و العقل و النسل و الدين، فقد تضافرت النصوص الشرعية المتعلقة بحماية البيئة و حسن استغلال الموارد بلا إسراف و لا إقتار و السهر على ضمان الحقوق عبر النظام الرباني العادل لتوزيع الثروة، إنإمعان النظر في مقاصد الشارع الحكيم و قراءة إسهامات هؤلاء المفكرين على ضوء مقاصد و أحكام الشريعة الإسلامية تؤكد الحقيقة التي أصلها شيخ الإسلام ابن تيمية

---

12 و هو ما دفع عددا من المفكرين من بينهم الأستاذ حسان زاوال إلى اقتراح نظرية المواقع الرمزية للانتماء *La théorie des sites symboliques d'appartenance* مؤكدا بذلك أطروحات الأستاذ مالك بن نبي رحمه الله.

13 S. Latouche : ***Pour une société de décroissance,*** Le Monde Diplomatique, novembre 2003, p. 18-19.

14 www.letudiant.fr/boite-a.../les-theories-de-la-decroissance.**pdf**

15 S. Latouche : ***Et La décroissance sauvera le sud,*** Le Monde Diplomatique, novembre 2004, p. 18-19.

رحمه الله في كتابه الشهير "موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول"، و تكشف عن الدلالة الشرعية لمفهوم الاقتصاد باعتباره مناط الاعتدال و التوازن و حسن التدبير، و هي الدلالة التي تحاول التوجهات الاقتصادية الجديدة تبنيها بعد أن أفلس المنظور التقليدي الذي حصر الاقتصاد في مجال تراكم الثروةو إنمائها المستمر.

على ضوء ما تقدم يمكن القول أن نظرية اللانمو تتوافق عموما من حيث دوافعها و مقاصدها العامة مع التصور الإسلامي، غير أن تركيزها على تقليص الإنتاج كوسيلة لتحقيق الاستغلال المستدام للموارد و تفادي الإهدار المتواصل للثروات الطبيعية، و محاولة تعميم هذه الرؤية على كل المجتمعات البشرية يفقدها الكثير من المصداقية و يبعدها عن مبدأ شمولية الطرح الذي يميز منظومة الأحكام الاقتصادية الإسلامية.

إن طبيعة الموضوع المطروح للنقاش تستدعي الغوص في أعماق هذه المشكلة و السعي إلى معالجة الأزمة من جذورها لا مجرد التعاطي السطحي مع أعراضها، و اقتراح أساليب و آليات معالجة تتميز بالواقعية (أي بالقابلية للتنفيذ الفعلي) بدل التصورات النظرية و المثالية البعيدة عن منطق الفعل، و عليه يتوجب علينا إعادة طرح المشكلة من جديد على ضوء تصورات أخرى و بنظرة مختلفة تنأى بنا عن مأزق الصوت ـ الصدى (أو الترديد اللاواعي للمقولات الغربية)[16] بغية الوصول إلى طرح أصيل يستجيب للظروف الموضوعية للشعوب المتخلفة و تعقيداتها و يتفاعل مع طموحاتها و مشاعرها و موروثها التاريخي.

إن استقراء الأحكام الشرعية المتعلقة بالشؤون المالية و الاقتصادية يكشف عن جملة من الحقائق تميّز المذهب الاقتصادي الإسلامي عن غيره من المذاهب:

- الطرح الشامل و غير المتحيّز للقضايا الاقتصادية بما يضمن حقوق مختلف الفئات الاجتماعية، دون تغليب مصلحة على أخرى؛
- التركيز على مبدأ عدالة التوزيع و تسخير عدد من الآليات و الوسائل العملية لتحقيق هذه الغاية بنجاعة عالية؛
- اهتمام الإسلام بالاستهلاك باعتباره أداة التوازن و ضبط السير الفعال للنظام الاقتصادي المبني على قيم التضامن و التكافل الاجتماعيين.

---

[16] يستخدم لفظ " الصوت " كرمز للرؤى و الأطروحات الغربية في حين يمثل " الصدى " ترديد المقولات الغربية من قبل الدارسين و الباحثين من العالم النامي (= اللاغربي) دون اعتبار للأبعاد المختلفة للتباين بين المجتمعات، و يقصد بمأزق "الصوت و الصدى" التأكيد على أن تجاهل الواقع اللاغربي (عن طريق ترديد المقولات الغربية) لن يؤدي – في التحليل النهائي – إلا إلى شروحات شوهاء و توضيحات مبهمة و نتائج هلامية (د. محمد عثمان أحمد الجعلي: ***إشكالية دراسات التنظيم و سلوكياته في العالم الثالث – بعض مآزق التأطير و التطبيق***، دراسات عربية العدد 5 / 6 مارس – أبريل 1990 ص 49 – 68 .

و قد أشار الباحث العربي زكريا فوده إلى هذه الإشكالية عندما أوضح أن "البحوث الأمبريقية التي تجري في الوطن العربي في مجالات العلوم الاجتماعية عامة و علم الاجتماع و فروعه خاصة إنما تصدر و تجري أصلا متأثرة بتلك المفاهيم و الأطر و المقولات الوافدة لنا من الغرب. فلقد أخذنا هذه المفاهيم و الأطر و المقولات النظرية كقضايا مسلم بها و كقواعد علمية ثابتة لا يجوز نقدها أو تحليلها أو الشك في مدى سلامتها و مدى ملائمتها لأوضاعنا و لظروفنا و لنمط الحياة الاجتماعية القائمة في وطننا العربي" (***إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي*** : مجموعة من الباحثين، دار التنوير للطباعة و النشر، 1984).

4- ضوابط الاستهلاك بين الاقتصاد الإسلامي و الاقتصادي الوضعي

تؤكد العديد من الدراسات و التقارير المتخصصة أن مشكلة التفاوت بين الأغنياء و الفقراء، و تردي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية لغالبية الشعوب، ليست نتيجة لندرة الثروات و الخيرات الاقتصادية كما يدعيه علم الاقتصاد الرأسمالي في محاولة منه لتبرير الوضع القائم، بل مردها إلى أنماط الاستهلاك المتفشية في المجتمعات الحديثة، سواء لدى الأغنياء أو في المجتمعات الأقل غنى.

إن الإنتاج الزراعي العالمي في الوقت الراهن، حسب تقرير لمنظمة الزراعة و التغذية، يلبي الاحتياجات الغذائية (بمقدار 2700 وحدة حرارية في اليوم و لكل شخص بالغ) لـ 12 مليار نسمة [17]، غير أنها لا تفي الآن باحتياجات 6,5 مليار فقط، و السبب في ذلك هو اختلال التوازن الاستهلاكي بين الشمال و الجنوب، ففي حين تستهلك بعض الشعوب أضعاف احتياجاتها لا تجد شعوب أخرى ما تسد به رمقها؛ في هذا السياق تشير بعض الدراسات إلى أنه قياسا بمعايير البصمة الايكولوجية (أي المساحة اللازمة لكل فرد لإنتاج موارده الاستهلاكية و امتصاص نفاياته و التلوث الصادر عنه) فإن البشرية تحتاج من 3 إلى 8 كرات أرضية أخرى لتصل إلى مستوى استهلاك المجتمعات الأوربية و 10 لبلوغ مستوى الولايات المتحدة الأمريكية [18].

يبلغ مقدار ما يستهلكه 15في المائة من سكان العالم ممن يعيشون في البلدان ذات الدخل المرتفع 56 في المائة من إجمالي استهلاك العالم، بينما لا يبلغ استهلاك الـ 40 في المائة الأفقر الذين يعيشون في البلدان ذات الدخل المنخفض سوى 11 في المائة من إجمالي استهلاك العالم.ومع توسع الاقتصاد العالمي في التسعينات وارتفاع مستويات المعيشة في العديد من البلدان، وبينما يستهلك السواد الأعظم من البشر اليوم المزيد من الموارد، ينخفض استهلاك الأسرة المعيشية الإفريقية في المتوسط بمقدار 20 في المائة عما كان عليه منذ 25 عاماً مضت[19].

لذلك خلص جدول أعمال القرن الحادي و العشرين الذي أقرته قمة الأرض سنة 1992 إلى أن "السبب الرئيسي في التدهور المستمر للبيئة العالمية هو نمط الاستهلاك والإنتاج غير المستدام، لاسيما في البلدان الصناعية" [20].

هذه المعطيات و غيرها تفسر و لو جزئيا سر اهتمام الإسلام بقضايا التوزيع و الاستهلاكبوجه خاص، لأن "المشكلة الاقتصادية في نظر الإسلام لا تنبع من قلة الموارد الطبيعية مما قد يتعذر التغلب عليه، و ليست نابعة من عدم بلوغ التطور غايته، مما قد يستتبع إقرار المظالم الاجتماعية عبر المراحل التاريخية، و إنما تتجسد هذه المشكلة في ظلم الإنسان بسوء توزيع الثروة" [21]، لذلك فإننا عندما نطالع

---

[17] Ziegler J., ***L'empire de la honte,*** Fayard, 2007, P. 18

[18] Global Footprint Network, ***Ecological Footprint Atlas 2010,***http://www.footprintnetwork.org/en/index.php/GFN/page/ecological_footprint_atlas_2010

[19]http://www.un.org/arabic/conferences/wssd/media/fact10.html

[20] Op. Cit.

[21] د. محمد عبد المنعم الجمال، ***موسوعة الاقتصاد الاسلامي ـ و دراسات مقارنة،*** دار الكتاب المصري و دار الكتاب اللبناني، 1400 – 1980، ص. 39.

المدونات الفقهية و المراجع الحديثية نجد عدد الأبواب الخاصة بضبط و تنظيم أنماط الاستهلاك و أساليب التوزيع أضعاف الأبواب الخاصة بالإنتاج أو الاستثمار.

إن معالجة الإسلام للمشكلة الاستهلاكية تندرج في إطار النظام القيمي المتميّز بأحكامه و آلياته و أهدافه، ذلك أن الإسلام الحنيف يتناول المشكلة، كما أسلفنا، في إطار شامل و ضمن منظومة أحكام متكاملة و انطلاقا من قناعات عقدية تبعث في الأفراد روح الانقياد الطوعي للأحكام الشرعية، خلافا للتوجهات الحالية التي تتناول الموضوع بشكل انتقائي و بطريقة مجردة عن الدوافع التحفيزية و المنطلقات الأخلاقية و من ثم تفتقر هذه التوجهات إلى الدوافع و المحركات التي من شأنها أن تخرج النوايا من صياغتها المثالية إلى التجسيد الواقعي.

و لم تتوقف عناية الإسلام بالاستهلاك عند حد الدعوة إلى التوسط و الاعتدالبل امتدت إلى ترتيب الحاجات الاستهلاكية المشروعة، من أجل تنظيم الاستهلاك، مما يتفق مع سلم الأولويات الاقتصادية للمجتمعات المسلمة [22].إن مسألة الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي ـ كما يؤكد الأستاذ عمر المرزوقي ـ ليست كما هو عليه الحال في الاقتصاد الرأسمالي، حيث لا يحدّها إلا الدخل المتاح أو الثمن الذي يفرضه قانون العرض و الطلب، و إنما هي:

- مسألة توسط و اعتدال إذ لا يبيح الإسلام إهدار المال و إضاعته في الإنفاق غير الاقتصادي و غير الرشيد، كالإنفاق في الاستهلاك المظهري؛
- مسألة توجيه الإنفاق الاستهلاكي بما يتفق و سلم الأولويات، و المصالح، التي يطلق عليها البعض وحدة سلم الإشباع، أو ما يعرف بوحدة دالة الرفاهية الاجتماعية، بحيث لا يراعى تحسيني على حساب حاجي و لا حاجي على حساب ضروري؛
- مسألة ضبط الحاجات الأساسية وظيفيا، حسب الاعتبارات الشرعية [23].

إن الترشيد الإسلامي للاستهلاك و غيره من القضايا الحياتية ينبثق من التصور الإسلامي المتميّز للوجودو الإنسان و الحياة، ذلك أن الهدف من وجود الإنسان على الأرض هو عمارتها وفقا للضوابط العقدية و القيم الأخلاقية، فالإنسان مستخلف في هذه الأرض و ما يملك من مال و متاع كله ملك للخالق سبحانه، و عليه فإن حرية التصرف في هذا المال محدودة بالضوابط الشرعية، و من أهمها أحقية المحتاج في مال الغني.

الخاتمة

ما أحوجنا اليوم و نحن نصارع بقايا الاستعمار الفكري الذي عشش في عقولنا بعد أن خلص الله أوطاننا من نيره و طغيانه، و نواجه جنايات النظمالغربية المستوردة التي ابتلينا بالانقياد لها و الانبهار ببريقها، متطلعين إلى غد يعيدنا إلى ذواتنا و يحيي فينا روح الاعتزاز بموروثنا الحضاري و انتمائنا العقدي...، ما أحوجنا اليوم و نحن نشهد إفلاس النظم الاقتصادية التي قطعت صلتها بالدين و الأخلاق و كل مقومات التزكية النفسية و الارتقاء الروحي، و غرقت في مستنقع المادية الحيوانية و أوحالالجشع و الأنانية...، ما أحوجنا إلى العيش في كنف هذا النظام الرباني القويم الذي كفل لأتباعه، و يكفل للبشرية

---

[22] د. عمر بن فيحان المرزوقي، ***ضوابط تنظيم الاستهلاك في الإسلام***، مجلة الشريعة و القانون، العدد الرابع و الثلاثون، ربيع الثاني 1429 هـ ـ أبريل 2008 م، ص 23.

[23] نفس المرجع.

جمعاء، الحياة الكريمة المتحررة من عبودية الذات و الانجرار خلف الملذات، و يهيئ للفرد و للجماعة سبل الاستغلال الأمثل للموارد باعتدال و توازن.

لقد أضحى النظام الاقتصادي الإسلامياليوم يفرض نفسه كبديل أوحد عن النظم الاقتصادية الوضعية التي تجرعت الإنسانية ويلاتها و اكتوت بنيرانها بعد أن تبيّن زيف الأماني التي طالما رددها الاقتصاديون على اختلاف توجهاتهم و مشاربهم، و بعد أن انهارت أوهام الرفاهيةو التقدم لتجد الإنسانية نفسها واقفة على شفا جرف هار مهددة بالضياع و معرضة لأخطر التهديدات البيئية و المعيشية و الصحية، بعد أن أفقدتها تلك النظم الوضعية مقوماتها الإنسانية الأصلية التي ارتضاها الخالق سبحانه لبني البشر و جعلها مناط القوامة و الاستخلاف و الإعمار، قال سبحانه عز و جل: [وَ لَقَد كرَّمنَا بَني آدَم و حَمَلنَاهُم في البَرِّ و البَحرِ وَ رَزَقنَاهُم مِنَ الطيِّبَات].

إن هذا الربط البديع بين الكرامة الإنسانية و سبل الرزق و الانتفاع بالطيبات هو دعامة النجاح الأساسية للنظام الاقتصادي الإسلامي و هو ضمانة الاعتدال و التوسط و الابتعاد عن مظاهر الظلم و الانحياز التي ميّزت كل النظم الاقتصادية الأخرى، و ما من شك في أن أحد الأسباب الرئيسة لإفلاس تلك النظم هو قيامها على المظالم في شتى أشكالها و ألوانها: ظلم الإنسان لأخيه، و ظلمه لنفسه، و ظلمه لمحيطه... كل ذلك بدافع الحرص و الجشع و الأنانية المفرطة، و في ظل غياب الوازع الروحي المبني على أساس الإيمان برقابة الله سبحانه و تعالى.

المراجع

1- د. عمر بن فيحان المرزوقي، ***ضوابط تنظيم الاستهلاك في الإسلام***، مجلة الشريعة و القانون، العدد الرابع و الثلاثون، ربيع الثاني 1429 هـ - أبريل 2008 م

2- د. كامل صكر القيسي، ***ترشيد الاستهلاك في الاسلام***، دائرة الشؤون الاسلامية و العمل الخيري، حكومة دبي، 1429 هـ ، 2008 م.

3- د. محمد البشير فرحان مرعي، ***الحاجات البشرية - مدخل إلى النظرية الاقتصادية الاسلامية***، دار البحوث للدراسات الاسلامية و إحياء التراث - دبي، 1422 هـ - 2001 م.

4- د. محمد عبد المنعم الجمال، ***موسوعة الاقتصاد الاسلامي - و دراسات مقارنة***، دار الكتاب المصري و دار الكتاب اللبناني، 1400 – 1980

5- د. يوسف القرضاوي، ***مشكلة الفقر و كيف عالجها الإسلام***، مكتبة وهبة، القاهرة، 1980.

6- Baudrillard J., La société de consommation : ses mythes, ses structures, éd. Denoel, 1970.

7- Chamel J., Réinventer le progrès, 2009, non publié.

8- Chatelet G., Vivre et penser comme des ports, Exils Editeurs, 1998.

9- Latouche S, La planète uniforme, éd. Climats, 2000.

10- Latouche S., Survivre au développement, éd. Milles et une nuits, 2004.

11- Pignarre P. et Stengers I., La sorcellerie capitaliste – Pratiques de désenvoutement, éd. La découverte, 2005.

12- Sachs W. et Esteva G., Des ruines du développement, éd. Le serpent à plume, 2003.

13- Shiva V., Le terrorisme alimentaire, éd. Fayard, 2001.

14- Ziegler J., L'empire de la honte, éd. Fayard,2007.